



Distr.
GENERAL

A/36/694/Add.6
12 December 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٦٩ (ز) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : مشاكل الأغذية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع)

المقرر : السيد أحمد ولد سيد أحمد (موريتانيا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية للبند ٦٩ (انظر A/36/694، الفقرة ٢) . ونظرت في التدابير التي ينبغي اتخاذها بشأن البند الفرعي (ز) في جلساتها ٢٥ و ٤٥ و ٤٧ المعقودة في ٢٧ تشرين الأول /أكتوبر و ١ و ٧ و ١٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ . ويرد وصف للمناقشة التي أجرتها اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة بهذا الموضوع (A/C.2/36/SR.25 و ٤٥-٤٧) .

ثانيا - النذر في المقترحات

ألف - مشروع القرارين A/C.2/36/L.14

و A/C.2/36/L.14

٢ - في الجلسة ٢٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الأول /أكتوبر ، قدم ممثل الجزائر ، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/36/L.14) ، معنوناً "تقرير مجلس الأغذية العالمي" ، وقام بتنقيحه شفويا بأن وضع الفقرتين التاسعة والعاشر من الدباجة كلا مكان الأخرى . وفيما يلي نص مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويا :

"ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د إ-٦) و ٣٢٠٢ (د إ-٦) المؤرخين
في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام

.../...

81-36340

اقتصادى دولي جديد ، و (٣٢٨١ - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ،
والمتمضمّن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و (٣٣٦٢ - ٧) المؤرخ في
١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

” وان تشير أيضا الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ،
الذي يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

” وان تشير كذلك الى قرارها ٦٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ،
بشأن تقرير مجلس الأغذية العالمي ، و (٦٩/٣٥) المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠
بشأن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا ،

” وان تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧١/١٩٨١ المؤرخ في
٢٤ تموز / يولييه ١٩٨١ بشأن تقرير مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية السابعة ،

” وان تعرب عن تفديرها لحكومة وشعب يوغوسلافيا لما وفراه لمجلس الأغذية العالمي
في دورته الوزارية السابعة من تسهيلات ممتازة وكرم ضيافة ،

” وان تلاحظ أن مجلس الأغذية العالمي أكد على ضرورة اتخاذ تدابير قومية ودولية
شاملة ، حسب الأولويات المحددة في ميدان الأغذية ، وذلك بغية بلوغ مرامي وأهداف
الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث تعزيزا للتنمية الغذائية
والزراعية في البلدان النامية ،

” وان تدرك أن تحقيق زيادة كبيرة في حصائل البلدان النامية من الصادرات أمر
أساسي لتمويل تنميتها الاقتصادية الشاملة ووارداتها من الأغذية والمدخلات الزراعية
تمويلا كافيا ،

” وان تعرب عن القلق لأن الحواجز التجارية تشكل عبة كؤودا أمام البلدان النامية
في جهودها الرامية الى تحقيق امكاناتها الاقتصادية ، وأمام المجتمع الدولي في جهوده
الرامية الى التغلب على الانتكاس والتضخم والى زيادة الانتاجية بوجه عام ،

” وان تلاحظ ، في هذا السياق مع بالغ القلق تزايد الاعانات المقدمة على
الصعيد المحلي للانتاج الزراعي في البلدان المتقدمة النمو ، والافتقار الى التقدم نحو
ايجاد حل للمشاكل التي طال أمدها في ميدان تجارة المنتجات الزراعية مما يؤثر تأثيرا
خطيرا على انتاج البلدان النامية وصادراتها ويعطل التجارة الدولية ،

” وان تلاحظ بقلق شديد تزايد الجوع وسوء التغذية في كثير من البلدان النامية
والاختلالات الشديدة في حالة الأغذية في العالم مما يندربأزمة غذائية تزداد استفحالا
في الثمانينات في البلدان النامية ، وبصفة خاصة في أقل البلدان نموا ، لاسيما تلك الواقعة
في افريقيا ، وذلك بالرغم من مقرراتها المختلفة ،

١ - ترحب بالنتائج والتوصيات الصادرة عن مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية السابعة^(١) التي عقدت في نوفي ساد ، يوغوسلافيا ، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٨١ ، وتطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الدولية المختصة إيلاء اهتمام جدي لتنفيذها ؛

٢ - تعرب عن قلقها إزاء ما يحرز حاليا من تقدم غير مرض في الجهود الدولية في سبيل تحسين إنتاج واستهلاك الأغذية وإزاء التردى الخطير في المستقبل الغذائي في الثمانينات بالنسبة لكثير من البلدان النامية ، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً ، لاسيما تلك البلدان الواقعة في أفريقيا ؛

٣ - تسلم بأن الحل الهيكلي الطويل الأجل لمشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية يرتبط بتنمية تلك البلدان تنمية شاملة في إطار إعادة تشكييل العلاقات الاقتصادية الدولية ؛

٤ - تؤكد من جديد الالتزام القوي للمجتمع الدولي بالتغلب على الجوع وسوء التغذية ومضرة اتخاذ تدابير دولية أكثر فعالية ، في هذا الإطار ، لدعم التنمية الزراعية وإنتاج الأغذية في البلدان النامية ولتحسين توزيع الأغذية ، لاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من حالات عجز في الأغذية ؛

٥ - تحث البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ تدابير فعالة وفورية للقضاء على النزعة الحمائية التي تمس الصادرات الزراعية للبلدان النامية عن طريق إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية على مراحل ، مما سيؤدي إلى إزالة أنماط الإنتاج التشبهية التي تظل قائمة عن طريق نظام من الإعانات والتدابير الحمائية ، وعلى توسيع نطاق الأفضليات المعمم بحيث يغطي مجموعة أكبر وأكثر تنوعاً من السلع الأساسية الزراعية ، بما في ذلك السلع المحضرة ونصف المحضرة ذات الأهمية التصديرية المباشرة للبلدان النامية ؛

٦ - تؤكد من جديد أنه لما كانت إمكانية الحصول على الأغذية ضرورة بشرية أساسية وحقا من حقوق الإنسان العالمية ، فإنه ينبغي ألا تستخدم الأغذية كأداة من أدوات الضغط السياسي ؛

٧ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم الجهود القومية التي تبذلها البلدان النامية لزيادة إنتاجها الغذائي والزراعي ، بزيادة المساعدات التقنية والرأسمالية ، وخاصة في مجال استراتيجيات قطاع الأغذية التي اعتمدها بالفعل البلدان النامية المهتمة بالأمر ، وذلك في إطار احترام السيادة الوطنية والاعتراف بأن الاستراتيجيات والسياسات الغذائية لا تزال محل اهتمام البلدان التي تنتهجها ؛

٨ - تبدى ارتياحها لتنامي عدد البلدان التي تتبع نهجا أكثر تكاملا في السياسة الغذائية بوصفه وسيلة تترجم بها البلدان النامية المهتمة بالأمر أولوياتها إلى

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق

تدابير فعّالة وتعبيء بها ، في سياق خططها وأولوياتها القومية ، مزيدا من الموارد التقنية والمالية ومن التعاون التقني والمالي من جانب الوكالات الدولية التي تقدم المساعدات الانمائية ؛

" ٩ - تطلب الى البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان المانحة أن تحقق ، دون ابطاء ، الحد الأدنى الذي وضعتة اتفاقية العون الغذائي لعام ١٩٨٠ للرقم المستهدف للمعونة السنوية من الحبوب الغذائية وقدره ١٠ ملايين طن ، والحد الأدنى للرقم المستهدف للحبوب وقدره ٥٠٠ طن للاحتياطي الدولي من الأغذية لحالات الطوارئ ، حسبما اتفقت عليه الجمعية العامة في المقررات ذات الصلة ؛

" ١٠ - تؤكد من جديد ضرورة ايلاء النظر ، على وجه الاستعجال ، لمراجعة الرقم المستهدف لاتفاقية العون الغذائي لعام ١٩٨٠ ، مع مراعاة الاحتياجات المقدّرة التي تتراوح بين ١٧ و ١٨٥ من ملايين الأطنان من الحبوب الغذائية ، مما يوفر مؤشرا مفيدا للاحتياجات الشاملة من المعونة الغذائية بحلول عام ١٩٨٥ ، حسبما اتفق عليه في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٢) ؛

" ١١ - تحث البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان المانحة والمؤسسات الدولية على زيادة المساعدة الخارجية التي تقدمها الى القطاع الغذائي، الذي يقدر عنصر المساعدة الخارجية اللازمة له بمبلغ ٨٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة ، على أن يزداد هذا العنصر الى ١٢٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٩٠ (المبلغان كلاهما بأسعار عام ١٩٧٥) ، وعلى اتخاذ الخطوات العاجلة الكفيلة بتغذية موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشكل كاف وعلى قدم المساواة وبإكمال التغذية السادسة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية ، وعلى زيادة المساعدة الانمائية التي تمنحها للبلدان النامية بغية مساعدتها في أن تغدو ومكثفة اكتفاء ذاتيا في انتاج الأغذية عن طريق جملة أمور منها انشاء شبكة عالمية للأمن الغذائي في وقت مبكر ؛

" ١٢ - تطلب الى جميع البلدان أن تنظر ، داخل اطار أولوياتها القومية ، في تعزيز أمنها الغذائي القومي ؛

" ١٣ - تحث على عقد اتفاقية جديدة لتجارة القمح ، في أقرب وقت ممكن ، تتضمن أحكاما اقتصادية هامة تقضي بضمان مصالح المصدرين والموردين على حد سواء وتعترف بضرورة وضع أحكام خاصة للبلدان النامية ؛

" ١٤ - ترحب بمقرر صندوق النقد الدولي بأن يدعم ، في اطار مرفق التمويل التعويضي التابع له ، التعويض عن الزيادات المفترطة في تكاليف الواردات من الحبوب الغذائية مع التعويض عن أوجه العجز في الإيرادات الآتية من الصادرات ؛

" ١٥ - تطلب الى المجتمع الدولي أن يشجع على جهود البلدان النامية في سبيل تعزيز واستكمال برامجها للتعاون المتبادل في ميدان الأغذية والزراعة ، وأن يعطي الأولوية العالية لدعم هذه الجهود ؛

" ١٦ - تحت مجلس الأغذية العالمي على مواصلة دعم الاجتماعات التي تطلب عقدتها الحكومات المهتمة بالأمر على الصعيدين القومي والاقليمي بغية تيسير تبادل الخبرات في قطاع الأغذية ؛

" ١٧ - تحت مجلس الأغذية العالمي ، في سياق الولاية التي أناطتها به الجمعية العامة ، على تعبئة مزيد من الجهود في الكفاح للتغلب على الجوع وتأمين استمرار تلك الجهود وعلى مواصلة استعراض المشاكل الرئيسية وقضايا السياسة والخطوات التي تتخذ لحسمها ، وتقديم تقرير عن ذلك ، وعلى مواصلة العمل بوصفه آلية للتنسيق تولي اهتماما شاملا ومتكاملا ومستمر لنجاح تنسيق ومتابعة سياسات جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بانتاج الأغذية والتغذية والأمن الغذائي وتجارة الأغذية والعون الغذائي وما يرتبط بذلك من مسائل أخرى ؛

" ١٨ - تحت المجتمع الدولي على أن يضع في الاعتبار ، بصفة خاصة ، لدى اتخاذ تدابير متعددة الأطراف في قطاع الأغذية ، مشاكل ومصالح البلدان النامية المنتجة للأغذية والمصدرة لها .

٣ - وكان معروضا على اللجنة ، في جلستها ٧٤ المعقودة في ١ كانون الأول / ديسمبر ، مشروع قرار (A/C.2/36/L.148) مقدم من السيد جيرين رينغالد ، نائب رئيس اللجنة ، استنادا الى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/36/L.14 وقام نائب رئيس اللجنة ، أثناء تقديمه مشروع القرار A/C.2/36/L.148 ، بتصحيح النص شفويا .

٤ - وقام مقدم مشروع القرار A/C.2/36/L.14 بسحبه .

٥ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/36/L.148 ، بصيغته الصحيحة شفويا ، دون تصويت (انظر الفقرة ١٤ من مشروع القرار الأول) .

٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثلو اليابان ، وكندا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ونيوزيلندا ، وأستراليا ، والولايات المتحدة الأمريكية ببيانات .

باء - مشروعا القرارين A/C.2/36/L.128

و A/C.2/36/L.153

٧ - وفي الجلسة ٥٥ المعقودة في ١ كانون الأول / ديسمبر ، قدم ممثل الجزائر ، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/36/L.128) ، معنونا " حالة الأغذية والزراعة في افريقيا " ، نصه كما يلي :

.../...

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين فسي ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى د ولى جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ،

" وان تلاحظ مع القلق أن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا قد تدهورت خلال العقدين الماضيين تدهورا شديدا نجم عنه هبوط نصيب الفرد من انتاج الأغذية وانخفاض متوسط معايير التغذية الى ما دون مستوى الاحتياجات الأساسية ،

" وان يساورها بالغ القلق لزحف الصحراء المستمر في بلدان كثيرة في افريقيا ، الذى ما انفك يزيد من حدة مشكلة الأغذية في تلك القارة ،

" وان تحيط علما بالقرار المتعلق بالأغذية والزراعة الذى اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السادسة والثلاثين المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ شباط/فبراير الى ١ آذار/مارس ١٩٨١ ،

" وان يساورها بالغ القلق لاستمرار وتفاقم أزمة الأغذية في افريقيا ، مما يستلزم من بلدان الاقليم تخصيص اعتمادات غير متناسبة من العملات الأجنبية النادرة من أجل استيراد المواد الغذائية بما يضر بالتنمية الشاملة في تلك البلدان ،

" وان تدرك التزام افريقيا وتصميمها على تكريس مواردها المحدودة على سبيل الأولوية للتنمية الزراعية وفقا لخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (٣) ،

" وان تسلّم بالدور المركزى للعلم والتكنولوجيا في زيادة الانتاجية والنتائج الزراعيين العالميين ، فضلا عن أهمية الهياكل الأساسية المناسبة ، مثل مرافق التخزين ويجاد نظام للنقل يفضي الى كفاءة توزيع المنتجات الزراعية داخل كل بلد وفي سائر أنحاء القارة ،

" وان تشير الى قرارها ٣٦ / بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا ،

" وان تشدد على أن أوجه النقص الحالية في المواد الغذائية تدل على استمرار تعرض بلدان كثيرة في المنطقة للأزمات الغذائية نتيجة لعوامل من بينها العجز في المحاصيل والجفاف وتآكل التربة ، وانخفاض الاحتياطيات ، وارتفاع مستوى خسائر ما بعد الحصاد ،

" وان تشير الى قرارها ٣٥ / ٦٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ الذى كان منصبا أساسا على تدهور حالة الأغذية والزراعة في افريقيا ، وعلى الحاجة الي قيام المجتمع الدولى وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها والهيئات الأخرى ، على وجه السرعة ، بتقديم المعونة المحددة التي يدعوا اليها ذلك القرار ،

" وان تلاحظ الوثيقة المصنونة " المجاعة في افريقيا " (٤) التي اشتركت في نشرها منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والتي تشرح بتفصيل أكبر طبيعة المجاعة وسبل القضاء عليها في افريقيا ،

" وان تلاحظ مع التقدير المساعدة المقدمة الى البلدان الافريقية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والبنك الدولي ، ومنظمات أخرى مختصة ، لتنفيذ خطة عمل لاغوس والقرار ٣٥/٦٩ ،

" وان تدرك الدور الحيوي الذي تؤديه هياكل النقل الأساسية في حالات الطوارئ المتعلقة بالأغذية ،

" وان تعيد تأكيد أن خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية (٥) تقدمان المبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تتبعها منظمات المعونة التي تعمل في افريقيا ،

" ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن مشاكل الأغذية في افريقيا (٦) وتعرب عن قلقها لقصور النتائج المنجزة في تنفيذ القرار ٦٩/٣٥ ؛

" ٢ - تحث جميع بلدان افريقيا على أن تنفذ ، وفقا لبرامجها وأولوياتها الانمائية القومية ، اجراءات لزيادة انتاجها الغذائي والزراعي زيادة كبيرة ؛

" ٣ - تطلب الى المجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية على الأصعدة القومية ودون الإقليمية والإقليمية لزيادة انتاج الأغذية عن طريق جملة أمور منها العمل ، على سبيل الأولوية وعلى أساس طويل الأجل ، على تقديم مساعدة مالية وتقنية اضافية الى افريقيا من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسات الأخرى التي تشترك في تمويل التنمية الزراعية ، وزيادة القروض التي يقدّمها البنك الدولي الى القطاع الزراعي في افريقيا ؛

" ٤ - تؤكد أن المساعدة ينبغي ألا تقتصر على أن تكون في صورة معونة غذائية وما يقابلها من دعم اضافي ، وانما ينبغي أيضا أن تتكفل باصلاح الانتاج الزراعي في المناطق المتأثرة ، خصوصا في مجال المحاصيل والماشية ؛

" ٥ - تحث الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على تقديم ما يلزم من مساعدات تقنية ومالية وغذائية لمشاريع الأمن الغذائي في المنطقة ، وخاصة في بلدان السهل ولسدان منطقة السهل السوداني ، في اطار أنشطتها هي ، بما في ذلك تعزيز نظام مساعدات الأمن الغذائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن طريق مشاركة المتبرعين الحاليين والمقبليين ؛

٤) CM/1106 (XXXVI)

٥) A/S-11/14 ، المرفق الثاني ،

٦) A/36/149

" ٦ — تدعو الى اتباع نهج أكثر مرونة لتمويل التنمية الزراعية من قبل مؤسسات وحكومات خارجية تقوم بتمويل أمور منها النفقات المتكررة المتعلقة بالاستثمار وكلفة عوامل الانتاج ، والى منح شروط تساهلية كلما لزم الأمر ؛

" ٧ — تثني على منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لجهودها في التخفيف من آثار أزمة الأغذية السائدة في افريقيا حاليا ، وذلك بتعبئة معونات الطوارئ من الأغذية ، وترجو من البلدان المتبرعة زيادة الموارد التي تحتاجها تلك المنظمة لتلبية الحاجات الافريقية في مجال معونات الطوارئ من الأغذية وفي مجال التنمية الزراعية ؛

" ٨ — توصي بأن يتم على سبيل الاستعجال تعزيز " البرنامج الموضوع لمكافحة داء المثقبات الحيواني الافريقي من أجل التنمية المتصلة به في افريقيا " ، الذي أيدته مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته العشرين في قراره ٧٩/٨ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، وذلك بتنسيق شامل من تلك المنظمة ودعم مالي وتقني نشط من المجتمع الدولي ؛

" ٩ — تحث جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة على تكثيف أنشطتها في افريقيا لمساعدة الحكومات في جطة مجالات منها المجالات المتصلة بانتاج الأغذية ، وتحويل المنتجات الزراعية ، والبحوث المتكاملة ، والخدمات الارشادية ؛

" ١٠ — تحت أيضا المجتمع الدولي على مساعدة البلدان في المنطقة الافريقية على أن تحقق ، بحلول عام ١٩٨٥ الأهداف التالية :

" (أ) تحسين هام في حالتها الغذائية ، ووضع الأساس لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب الغذائية والماشية والأسماك ؛

" (ب) احراز تقدم كبير صوب تحقيق تخفيض قدره ٥٠ في المائة من الخسائر التي تحدث بعد الحصاد عن طريق عدة وسائل منها انشاء مرافق للتخزين ؛

" (ج) تحسين الهياكل الأساسية المادية لتسهيل توزيع الأغذية على الأصعب من القومية ودون الإقليمية والإقليمية ؛

" (د) توسيع وزيادة فعالية البحوث الزراعية مع التركيز بصفة خاصة على تحسين البذور وتوفير الامدادات الكافية من الأسمدة ومبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية التي تناسب الظروف في افريقيا ؛

" ١١ — تحت كذلك جميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على توسيع نطاق برامجها التدريبية لبناء قدرات وطنية لاعداد مشاريع التنمية الزراعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها ؛

" ١٢ — ترجو من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يتخذ ، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، كل اجراء لازم لعقد اجتماعات مشتركة بينهما بهدف النظر في امكانيات تنفيذ القرار ٦٩/٣٥ وهذا القرار ؛

" ١٣ - ترجو من الأمين العام أن يقوم في تقريره النهائي المطلوب في القرار ٦٩/٣٥ ، والتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ، بما يلي :

" (أ) تحديد المشاكل البادية في بلوغ الأهداف الواردة في الفقرة . ١ أعلاه ؛

" (ب) تقدير حجم الموارد الخارجية المطلوبة لبلوغ تلك الأهداف ؛

" (ج) تقديم تقرير عن مستوى الموارد التقنية والمالية التي ستخصصها الأمم المتحدة لبلوغ تلك الأهداف ، واقتراح طرق اجتذاب تمويل اضافي ؛

" (د) تقديم تقرير عن الخطط العملية لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة ، التي ستقوم بتنفيذ القرار الحالي . "

- ٨ - وكان معروضا على اللجنة ، في جلستها ٧٤ المعقودة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ، مشروع قرار (A/C.2/36/L.153) ، مقدم من السيد غيرين رينغالد ، نائب رئيس اللجنة ، استنادا الى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/36/L.128 . وقام نائب رئيس اللجنة ، أثناء تقديمه مشروع القرار A/C.2/36/L.153 ، بتصحيح نصه شفويا .
- ٩ - وقام مقدم مشروع القرار A/C.2/36/L.128 بسحبه .
- ١٠ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/36/L.153 ، بصيغته المصححة شفويا ، دون تصويت (أنظر الفقرة ١٤ من مشروع القرار الثاني) .
- ١١ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا ببيانات .

جيم - مشروع القرار A/C.2/36/L.136

- ١٢ - كان معروضا على اللجنة ، في جلستها ٦٤ المعقودة في ٧ كانون الأول / ديسمبر ، مشروع قرار (A/C.2/36/L.136) مقدم من الفلبين ، معنون " الأغذية والزراعة " .
- ١٣ - وفي الجلسة ذاتها ، قررت اللجنة احالة نص مشروع القرار الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين لتنظر فيه (أنظر الفقرة ١٥) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

- ١٤ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين :

مشروع القرار الأول

تقرير مجلس الأغذية العالمي

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د ل - ٦) و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والذي يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان تشير كذلك الى قراراتها ١١٠/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٦٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن تقرير مجلس الأغذية العالمي ، و ٦٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا ،

وان تشير أيضا الى اعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٧) ،

وان تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧١/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن الأغذية والزراعة ،

وان تعرب عن تفديدها لحكومة وشعب يوغوسلافيا لما وفراه لمجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية السابعة من تسهيلات ممتازة وكرم ضيافة ،

وان تلاحظ أن مجلس الأغذية العالمي أكد على ضرورة اتخاذ تدابير قومية ودولية شاملة حسب الأولويات المحددة في ميدان الأغذية ، وذلك بغية بلوغ مرامي وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٨) تعزيزا للتنمية الغذائية والزراعية في البلدان النامية ،

وان تدرك أن تحقيق زيادة كبيرة في حصائل البلدان النامية من الصادرات أمر أساسي لتمويل تنميتها الاقتصادية الشاملة وواردها من الأغذية والمدخلات الزراعية تمويلًا كافيًا ،

وان تعرب عن القلق لأن الحواجز التجارية تشكل عقبة كؤودا أمام البلدان النامية ، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق إمكاناتها الاقتصادية ، وأمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتغلب على الانتكاس والتضخم وزيادة الانتاجية بوجه عام ،

وان تلاحظ في ذلك الصدد الحاجة لاعتماد كافة البلدان سياسات تستهدف تجنب الاخلال بالتجارة الدولية وتسهيل الوصول الى الأسواق الدولية للصادرات الزراعية ، ولا سيما صادرات البلدان النامية ،

وان تلاحظ بقلق كبير أن الحالة الغذائية مازالت متقلقلة للغاية لدى كثير من البلدان النامية بالرغم من الزيادات الكبيرة في الانتاج وتحسين التوزيع في بعض البلدان خلال السنة الماضية ،

وان تلاحظ أيضا بقلق كبير تزايد الجوع وسوء التغذية في كثير من البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نمواً ، ولا سيما تلك الواقعة في افريقيا ،

(٧) أنظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الجزء الأول ؛ أحيل الى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/34/485) .

(٨) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

وان تعرب عن بالغ قلقها لكون جزء كبير من الموارد العالمية ، المادية والبشرية ، لا يزال يوجه الى التسلح مما يحدث أثرا ضارا بالأمن الدولي وبالجهود الرامية الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك حل المشاكل الغذائية ، وان تهيب بالحكومات أن تتخذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح الحقيقي تؤدي الى زيادة امكانيات تخصيص الموارد التي تستخدم حاليا في الأغراض العسكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما تنمية البلدان النامية والنهوض بالأحوال الغذائية فيها ،

١ - ترحب بالنتائج والتوصيات التي اعتمدها مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية السابعة (٩) ، وتطلب الى جميع الحكومات والمنظمات الدولية المختصة ايلاء اهتمام جدي لتنفيذها ؛

٢ - تعرب عن قلقها بسبب التدهور الخطير في مستقبل الأغذية المتوقع للمعديس من البلدان النامية خلال عقد الثمانينات من هذا القرن ، وعلى وجه الخصوص في أقل البلدان نموا ولا سيما تلك الواقعة في افريقيا ، وتؤكد انه ينبغي تكثيف الجهود الدولية لدعم تحسين انتاج الأغذية في البلدان النامية ؛

٣ - تسلم بأن الحل الطويل الأجل لمشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية يعتمد على زيادة الاكفاء الذاتي من الأغذية بوصفه جزءا من التنمية الشاملة لتلك البلدان في اطار احداث تغييرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية ؛

٤ - تؤكد من جديد الالتزام القوي للمجتمع الدولي بالتغلب على الجوع وسوء التغذية ومضرة اتخاذه تدابير دولية أكثر فعالية ، في هذا الاطار ، لدعم التنمية الزراعية وانتاج الأغذية وتوزيعها في البلدان النامية ، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من حالات عجز في الأغذية ؛

٥ - تطلب الى الحكومات المعنية تنفيذ اصلاح الزراعي والتنمية الريفية في اطار خططها وأهدافها القومية ووفقا للتوصيات التي اعتمدها المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٧) ؛

٦ - تلاحظ مع بالغ القلق انه لم يتحقق سوى تقدم محدود في سبيل حل مشاكل التجارة الدولية في المنتجات الزراعية ، القائمة منذ أمد طويل ، بما في ذلك الوصول الى الأسواق الدولية للصادرات الزراعية ، والتي تؤثر تأثيرا ضارا في الانتاج والصادرات ، لا سيما انتاج وصادرات البلدان النامية ، والتي من شأن حلها أن يسهم اسهاما هاما في تحسين الانتاج الغذائي العام في العالم ؛

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/36/19) ، الجزء الأول .

٧ - تدعو الى اتخاذ تدابير عاجلة في مختلف محافل التفاوض للمضي الى اقرار وتنفيذ مقترحات من شأنها أن تؤدي الى تخفيض وازالة الحواجز التي تعترض الاتجار بالمنتجات الزراعية ، لاسيما فيما يتعلق بتلك المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية وأن تيسر بالتالي ، نسي جملة أمور ، ايجاد أنماط للإنتاج أكثر كفاءة ؛

٨ - تحث البلدان المتقدمة النمو على بذل قصارى جهدها لتكثيف قطاعات اقتصاداتها الزراعية والصناعية التي تتطلب حماية ضد صادرات البلدان النامية ، لكي تيسر بذلك امكانية الوصول الى أسواق المنتجات الغذائية والزراعية ؛

٩ - توصي بتوسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم ليشمل مجموعة أكبر من المنتجات المجهزة وشبه المجهزة ، بما في ذلك السلع الزراعية كلما أمكن ذلك ، وكذلك بتوسيع نطاق شبكة المعلومات المتعلقة باستخدام نظام الأفضليات المعمم ، الذي يوفر المساعدة التقنية - بما في ذلك المساعدة في ميادين البحث والتنمية والتسويق - وتحسينها لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من هذه الأفضليات استفادة تامة ؛

١٠ - تؤكد من جديد أن الغذاء حق عالمي من حقوق الانسان تحاول الحكومات ضمانه لشعبها ، وفي هذا المجال تؤكد ايمانها بالمبدأ العام القائل بأنه ينبغي عدم استعمال الأغذية كأداة للضغط السياسي ؛

١١ - تؤكد من جديد أن البلدان النامية ، في اطار خططها وأولوياتها الانمائية القومية ، وتتأيد ثابت من قبل المجتمع الدولي ، ينبغي أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لدفع عجلة الانتاج الغذائي والزراعي ، من أجل تحسين الاكتفاء الذاتي القومي والجماعي في أقرب وقت ممكن ؛

١٢ - تطلب الى المجتمع الدولي أن يدعم الجهود القومية التي تبذلها البلدان النامية لزيادة انتاجها الغذائي والزراعي ، بزيادة المساعدات التقنية والرأسمالية ، وخاصة في مجال استراتيجيات قطاع الأغذية التي اعتمدها بالفعل البلدان النامية المهمة بالأمر ، وذلك في اطار الخطط والسياسات القومية والاعتراف بأن الاستراتيجيات والسياسات الغذائية لاتزال محط اهتمام البلدان التي تنتهجها ؛

١٣ - تكرر الاعراب عن ايمانها بأن المعونة الغذائية لأقل البلدان نموا ينبغي أن تقدم ، بالقدر الممكن ، في شكل هبات أو بشروط ميسرة للغاية وأنه ينبغي على المانحين أن ينظروا في أمر دفع تكاليف النقل ذات الصلة ؛

١٤ - تبدى ارتياحها لتنامي عدد البلدان التي تتبع نهجا أكثر تكاملا في السياسة الغذائية ، بما في ذلك استراتيجيات القطاع الغذائي ، بوصفه وسيلة لترجمتها الى البلدان النامية المهمة بالأمر وأولوياتها الى تدابير فعالة وتعبيء بها ، في سياق خططها وأولوياتها القومية ، مزيدا من الموارد التقنية والمالية ومن التعاون التقني والمالي من جانب الوكالات الدولية التي تقدم المساعدات الانمائية ؛

١٥ - تؤكد من جديد انه ، في اطار الخطط والأولويات الانمائية القومية ، ينبغي الاستمرار في انتاج سياسات فعالة وتوفير الحوافز الفعالة وتقويتها بغية دفع عجلة تنمية الأغذية والزراعة ؛

١٦ - تحيط علماً بتجدد اتفاقية المعونة الغذائية وتطلب من الدول المانحة الحالية الجديدة أن تحقق دون أي ابطاء الهدف الأدنى لمؤتمر الأغذية العالمي الذي عقد سنة ١٩٧٤ (١٠) المتمثل في تقديم ١٠ ملايين طن من المعونة في شكل حبوب ، كما اتفقت عليه الجمعية العامة في مقرراتها ذات الصلة ؛

١٧ - تحيط علماً بتحقيق الهدف الأدنى للاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ لسنة ١٩٨١ وقدره ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب ، وتضرب عن تقديرها للبلدان التي سمحت تبرعاتها بتحقيق ذلك ؛

١٨ - ترحب بمقرر لجنة سياسات و برامج المعونة الغذائية باجراء استمرار احتياجات المعونة الغذائية في عقد الثمانينات من هذا القرن ، في اطار الفقرة ٨٨ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (١١) التي تدعو الى النظر على وجه الاستعجال في تنقيح الرقم المستهدف لاتفاقية المعونة الغذائية بحيث تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات المقدرة والتي تتراوح بين ١٧ و ١٨٥ مليون طن من الحبوب مما يوفر مؤشرا مفيدا للاحتياجات الشاملة من المعونة الغذائية بحلول عام ١٩٨٥ ، على الوجه المتفق عليه في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

١٩ - تحت البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية وغير هؤلاء ممن يقدر على تقديم مساعدة انمائية على زيادة المساعدة الخارجية التي تقدمها الى القطاع الغذائي ، الذي يقدر عنصر المساعدة الخارجية اللازمة له بمبلغ ٨٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة ، على أن يزداد هذا العنصر الى ١٢٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٩٠ (المبلغان كلاهما بأسمار عام ١٩٧٥) ، وعلى اتخاذ الخطوات العاجلة الكفيلة بتغذية موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشكل كاف وعلى قدم المساواة واكمال التغذية السادسة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية ، وعلى زيادة المساعدة الانمائية التي تمنحها البلدان النامية بغية مساعدتها في أن تغدو مكفية اكتفاء ذاتيا في انتاج الأغذية على الصعيد القومي أو الاقليمي ؛

(١٠) أنظر : تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر

١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.A.3) .

(١١) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

٢٠ - ترجوا من مجلس الأغذية العالمي أن ينظر من جديد في سلسلة من التدابير العملية التي تكوّن في مجموعها شبكة للأمن الغذائي العالمي لضمان استقرار السوق الدولية واستمرار توريد الأغذية العالمية ، وعلى وجه الخصوص للبلدان النامية ، بأسعار معقولة وشروط تستطيع تحملها وأن يضع توصيات في هذا الصدد ؛

٢١ - تطلب إلى جميع البلدان أن تنظر ، داخل اطار أولوياتها القومية ، في تعزيز أمنها الغذائي القومي ؛

٢٢ - تحت على عقد اتفاق دولي جديد للقمح ، في أقرب وقت ممكن ، يتضمن أحكاما اقتصادية هامة تقضي بضمان مصالح المصدّرين والمستوردين على حد سواء ، ويعترف بضرورة وضع أحكام خاصة للبلدان النامية ؛

٢٣ - ترحب بمقرر صندوق النقد الدولي بأن يدمج ، في اطار مرفق التمويل التعويضي التابع له ، التعويض عن الزيادات المفترطة في تكاليف الواردات من الحبوب الغذائية مع التعويض عن أوجه العجز في الإيرادات الآتية من الصادرات ؛

٢٤ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يشجع جهود البلدان النامية في سبيل تعزيز واستكمال برامجها للتعاون المتبادل في ميدان الأغذية والزراعة ، وأن يعطي أولوية عالية لدعم هذه الجهود ؛

٢٥ - تحت مجلس الأغذية العالمي ، بمقتضى برنامج عمله وفي حدود الموارد المتاحة على مواصلة دعم الاجتماعات التي تطلب عقدها الحكومات المهتمة بالأمر على الصعيدين القومي والاقليمي بغية تيسير تبادل الخبرات في قطاع الأغذية ؛

٢٦ - تحت مجلس الأغذية العالمي ، في سياق ولايته ، على تعبئة مزيد من الجهود في الكفاح للتغلب على الجوع وتأمين استمرار تلك الجهود وعلى مواصلة استعراض المشاكل الرئيسية وقضايا السياسة والخطوات التي تتخذ أو تقترح لحسمها ، وتقديم تقرير عن ذلك ، وعلى مواصلة العمل بوصفه آلية للتنسيق تولى اهتماما شاملا ومتكاملا ومستمر لنجاح تنسيق ومتابعة سياسات جميع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بإنتاج الأغذية والتغذية والأمن الغذائي وتجارة الأغذية والعمون الغذائي وما يرتبط بذلك من مسائل أخرى ؛

٢٧ - تحت المجتمع الدولي على أن يضع في الاعتبار بصفة خاصة ، لدى اتخاذ تدابير متعددة الأطراف في قطاع الأغذية ، مشاكل ومصالح البلدان النامية المنتجة للأغذية والمصدرة لها .

مشروع القرار الثاني

حالة الأغذية والزراعة في افريقيا

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د ل-٦) و ٣٢٠٢ (د ل-٦) المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقول الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د ل-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ،

وان تشير الى برنامج عمل مؤتمر الأغذية العالمى (١٢) ، والى الاعلان العالمى للقضاء على الجوع وسوء التغذية ، الذى اعتمده المؤتمر (١٣) ،

وان تشير أيضا الى اعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية (١٤) ،

وان تلاحظ مع القلق أن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا قد تدهورت خلال العقد بين الماضيين تدهورا شديدا نجم عنه هبوط فى نصيب الفرد من انتاج الأغذية وانخفاض فى متوسط معايير التغذية الى ما دون مستوى الاحتياجات الأساسية ،

وان يساورها بالغ القلق لزحف الصحراء المستمر فى بلدان كبيرة فى افريقيا ، الذى ما انفك يزيد من حدة مشكلة الأغذية فى تلك القارة ،

وان تلاحظ أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، اتخذ قرارا بشأن الأغذية والزراعة فى دورته العادية السادسة والثلاثين المعقودة فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٣ شباط/ فبراير الى ١ آذار/ مارس ١٩٨١ ،

(١٢) أنظر تقرير مؤتمر الأغذية العالمى ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.II.A.3) ، الجزء الأول .

(١٣) المرجع نفسه ، الفصل الأول .

(١٤) أنظر تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، المؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/ يولييه ١٩٧٩ (WCAARD/REP) ، الجزء الأول ، المحال الى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/34/485) .

••/••

وان يساورها بالغ القلق لما يمس حالياً بلدانا كثيرة في المنطقة الافريقية من أوجه نقص خطيرة في الأغذية ، الأمر الذي يستلزم تخصيص اعتمادات جد فادحة في العملات الأجنبية الشحيحة في تلك البلدان من أجل استيراد المواد الغذائية ، بما يضر بالتنمية الشاملة فيها ،
وان تدرك التزام افريقيا وتصميمها على تكريس مواردها المحدودة على سبيل الأولوية للتنمية الزراعية وفقاً لخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (١٥) ، وهي الخطة التي اعتمدها في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثانية المكروسة للمساءل الاقتصادية ، والمعقود في لاغوس يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ ،

وان تسلّم بأن المسؤولية عن تنمية انتاج الأغذية والانتاج الزراعي تقع أساساً على عاتق البلدان النامية ذاتها وأنه يوجد جهد متزايد من جانب البلدان النامية للتمجيل بتنمية قطاعات الأغذية والزراعة فيها ، والتزام متزايد من جانبها بالقيام بذلك ،

وان تسلّم بدور استراتيجيات قطاع الأغذية ، التي انبثقت عن مجلس الأغذية العالمي ، كوسيلة تلجأ اليها البلدان النامية المعنية للأخذ بنهج متكامل لزيادة انتاج الأغذية وتحسين الاستهلاك واجتذاب الموارد الدولية الاضافية الضرورية ،

وان تسلّم بالدور المركزي للعلم والتكنولوجيا في زيادة الانتاجية والنتائج الزراعيين العالميين ، فضلاً عن أهمية الهياكل الأساسية المناسبة ، مثل مرافق التخزين وايجاد نظام للنقل يفضي الى كفاءة توزيع المنتجات الزراعية داخل كل بلد وفي سائر أنحاء القارة الافريقية ،

وان تشير الى قرارها ١٠٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا ،

وان تشدد على أن أوجه النقص الحالية في المواد الغذائية تدل على استمرار تعرض بلدان كثيرة في المنطقة للأزمات الغذائية نتيجة لحوامل من بينها العجز في المحاصيل والجفاف وتحات التربة ، وانخفاض الاحتياطي ، وارتفاع مستوى خسائر ما بعد الحصاد ،

وان تشير الى قرارها ٦٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، بشأن الحالة الخطيرة للأغذية والزراعة في افريقيا ،

وان تلاحظ أن وثيقة هامة بشأن مشكلة المجاعة في افريقيا (١٦) قد نشرت بالاشترك بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وانها تشرح بتفصيل أكبر طبيعة المجاعة وسبل القضاء عليها في افريقيا ،

(١٥) أنظر A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(١٦) " المجاعة في افريقيا " ، (CM/1106 (د - ٣٦)) .

وان تلاحظ مع التقدير المساعدة المقدمة عن طريق السبل الثنائية والتمدد الأطراف الى البلدان الافريقية من جهات منها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، والبنك الدولي ، ومنظمات أخرى مختصة ،

وان تدرك الدور الحيوى الذى تؤدى به هياكل النقل الأساسية في حالات الأغذية وصفة خاصة في حالات الطوارئ المتعلقة بالأغذية ،

وان تسلّم بما يمكن أن يقدمه التنفيذ الفعال لخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لاغريقيا من اسهام مفيد في تحسين حالة الأغذية بصفة خاصة ، وفي التنمية السريعة الشاملة في افريقيا ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن مشاكل الأغذية في افريقيا (١٧) وتعرب عن قلقها لقصور النتائج المنجزة في تنفيذ قرارها ٦٩/٣٥ ؛

٢ - تحث جميع بلدان افريقيا على أن تنفذ ، وفقا لبرامجها وأولوياتها الانمائية القومية ، اجراءات لزيادة انتاجها الغذائى والزراعى زيادة كبيرة ؛

٣ - تطلب الى المجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية على الأصعدة القومية ودون الاقليمية والاقليمية لزيادة انتاج الأغذية عن طريق جملة أمور منها العمل ، على سبيل الأولوية وعلى أساس طويل الأجل ، على تقديم مساعدة مالية وتقنية اضافية الى افريقيا من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسات الأخرى التي تشترك في تمويل التنمية الزراعية ، وزيادة القروض التي يقدمها البنك الدولي الى القطاع الزراعى في افريقيا ؛

٤ - تؤكد أن المساعدة الدولية ينبغي ألا تقتصر على أن تكون في صورة معونة غذائية وما يقابلها من دعم اضافي ، وانما ينبغي أيضا ، وهو الأهم ، أن تدعم الجهود القومية الرامية الى اصلاح وتنمية الانتاج الزراعى في المناطق المتأثرة ، خصوصا في مجال المحاصيل والماشية ؛

٥ - تحث الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على تقديم ما يلزم من مساعدات تقنية ومالية وغذائية لمشاريع الأمن الغذائى في المنطقة ، وخاصة في بلدان السهل وبلدان منطقة السهل السودانى ، في اطار أنشطتها هي ، بما في ذلك تعزيز نظام مساعدات الأمن الغذائى التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن طريق مشاركة المانحين الحاليين والمرتبين ؛

٦ - تدعو الى النظر على وجه الاستعجال في اتباع نهج ايجابى ومن تمويل التنمية الزراعية من قبل مؤسسات وحكومات خارجية تقوم بتمويل أمور منها النفقات المتكررة المتعلقة بالاستثمار وكلفة عوامل الانتاج ، والى منح شروط تساهلية عند الاقتضاء ؛

٧ - تسلم بدور المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في تعبئة المعونة الغذائية والمساعدة الزراعية في افريقيا ، وترجو من البلدان المانحة القائمة والجديدة زيادة الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الافريقية من المعونة الغذائية والتنمية الزراعية ؛

٨ - توصي بأن يتم على سبيل الاستعمال ، تنفيذ " البرنامج الموضوع لمكافحة الأمراض المثقبات الحيواني الافريقي من أجل التنمية المتصلة في افريقيا " ، الذي أيده مؤتمر منظومة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته العشرين في قراره ٧٩/٨ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، وذلك بتنسيق شامل من تلك المنظمة وبدعم مالي وتقني نشط من المجتمع الدولي ؛

٩ - تحت جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة على تكثيف انشطتها في افريقيا لمساعدة الحكومات في جملة مجالات منها المجالات المتصلة بإنتاج الأغذية ، وتحويل المنتجات الزراعية ، والبحوث المتكاملة ، والخدمات الارشادية ؛

١٠ - تحت أيضا المجتمع الدولي على مساعدة البلدان في المنطقة الافريقية على أن تحقق ، بحلول عام ١٩٨٥ ، الأهداف التالية :

(أ) تحسين هام في حالتها الغذائية ، ووضع الأساس لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب الغذائية والماشية والأسماك ؛

(ب) احراز تقدم كبير صوب تحقيق تخفيض قدره ٥٠ في المائة من الخسائر التي تحدث بعد الحصاد عن طريق عدة وسائل منها انشاء مرافق للتخزين ؛

(ج) تحسين الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل لتسهيل توزيع الأغذية على الأصعد القومية ودون الإقليمية والإقليمية ؛

(د) توسيع وزيادة فعالية البحوث الزراعية مع التركيز بصفة خاصة على تحسين البذور وتوفير الامدادات الكافية من الأسمدة ومبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية التي تناسب الظروف في افريقيا ؛

١١ - تحت كذلك جميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على توسيع نطاق برامجها التدريبية لبناء قدرات وطنية لاعداد مشاريع التنمية الزراعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها ؛

١٢ - ترجو من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يتخذ ، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، كل اجراء لازم ، بما في ذلك عقد اجتماعات مشتركة بينهما ، بهدف النظر في امكانيات تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٥ وهذا القرار ؛

١٣ - ترجو من الأمين العام أن يقوم في تقريره النهائي المطلوب في القرار ٦٩/٣٥ ، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ، بما يلي :

- (أ) تحديد المشاكل البادية في بلوغ الأهداف الواردة في الفقرة ١٠ أعلاه ؛
(ب) تقدير حجم الموارد الخارجية اللازمة لبلوغ تلك الأهداف ؛
(ج) تقديم تقرير على مستوى الموارد التقنية والمالية التي ستخصصها الأمم المتحدة لبلوغ تلك الأهداف ، واقتراح طرق اجتذاب تمويل اضافي ؛
(د) تقديم تقرير عن الخطط العملية لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة ، التي ستقوم بتنفيذ القرار الحالي .

*

* *

١٥ - وكذلك توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي :

" الأغذية والزراعة "

تقرر الجمعية العامة احالة مشروع القرار التالي الى دورتها السابعة والثلاثين للنظر فيه :

الأغذية والزراعة

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د - ١ - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ١ - ٦) المؤرخين في أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والى القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٦٢ (د - ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ المتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والذي وضع الأسس لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والقرار ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ المتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

" وان ترى أن الغذاء لازم لبقاء البشر ورفاههم وانه من ضروريات الانسان الأساسية ،

" وان تكرر الاعراب عن اقتناعها بأنه يجب القضاء على الجوع وسوء التغذية في أسرع وقت ممكن على أن يتم ذلك بالتأكيد بنهاية هذا القرن ،

" وان تحييط علما ب " عناصر برنامج عالمي للأغذية " اقترحها المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (١٨) ،

" وان تضع في اعتبارها أن استراتيجية منسقة للقضاء على الجوع من شأنها أن تقوم بدورها في تعزيز رفاه كل الشعوب ،

" ١ - تدعو الأمين العام الى أن يقوم ، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومع المسؤولين بمجلس الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات الأخرى ذات الصلة والمعنية ، ومع مراعاة " عناصر برنامج عالمي للأغذية " و " الزراعة : نحو سنة ٢٠٠٠ " (١٩) وغيرهما من الوثائق الأخرى ذات الصلة ، بوضع استراتيجيات وخطط وتدابير قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل لاجتثاث حل للمشاكل الغذائية العالمية ؛

" ٢ - ترجو من الأمين العام أن يقدم اليها ، في دورتها السابعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، الاستراتيجيات الغذائية العالمية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل " .

. FAO C 81 INF/17 (١٨)

. FAO C 79/24 (١٩)